

Distr.: General
13 January 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة عشرة

٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠١٠ - ٢٠١١ الدورة الاستعراضية

ورقات للمناقشة مقدّمة من مجموعات رئيسية

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

مساهمة العمال والنقابات**

* E/CN.17/2010/1.

** الآراء ووجهات النظر المعرب عنها لا تمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة ووجهات نظرها.



المحتويات

الصفحة

٣		أولا - مقدمة
٣		ثانيا - النقل
٨		ثالثا - التعدين
١٣		رابعا - المواد الكيميائية
٢٠		خامسا - إدارة النفايات

أولا - مقدمة

- ١ - يتزايد نشاط النقابات العمالية في أعمال التنمية المستدامة منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١، وبخاصة الفصل ٢٩ منه الذي يبين الدور الذي تؤديه المنظمات العمالية.
- ٢ - وتدفع النقابات العمالية بأنه لن يتحقق مستقبل أكثر استدامة إلا بالتكامل بين التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ومهمتنا هي أن نضمن مشاركة العمال والمنظمات التي تمثلهم في هذه العملية - في مكان العمل، وعلى الصُّعد المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.
- ٣ - ويمثل النقابات العمالية لدى لجنة التنمية المستدامة، الاتحاد الدولي للنقابات العمالية، واللجنة الاستشارية للنقابات العمالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اللذان يبلغ مجموع أعضائهما ١٧٥ مليون عضو في ١٥٥ بلدا وإقليما، واتحادات النقابات العالمية، التي تمثل عمالا في قطاعات معينة.

ثانيا - النقل

- ٤ - تُبَحِّث مسألة النقل في جدول أعمال القرن ٢١ في سياق عدة فصول، من بينها الفصل التاسع المعني بحماية الغلاف الجوي والفصل السابع المعني بالمستوطنات البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت الجمعية العامة أنه، على مدى العشرين سنة القادمة، يتوقع أن يصبح النقل القوة الدافعة الرئيسية وراء الطلب العالمي المتزايد على الطاقة. وترى النقابات العمالية حاجة ملحة إلى توفير شبكات نقل فعالة من حيث استخدام الطاقة بأسعار في المتناول، لإتاحة إمكانيات هامة للوصول إلى الأسواق وفرص العمل والتعليم ومستويات العيش اللائق - التي تمثل جميعها عوامل حاسمة في تخفيف حدة الفقر.

ألف - القيود والعوائق

- ٥ - كما ينص الفصل ٧ من جدول أعمال القرن ٢١ "يمثل النقل حوالي ٣٠ في المائة من الاستهلاك التجاري للطاقة وحوالي ٦٠ في المائة من إجمالي الاستهلاك العالمي للبتروال السائل". وهذا يضع البلدان النامية تحت ضغط هائل في سعيها إلى التعجيل بالتنمية ورفع مستويات المعيشة لسكانها.
- ٦ - وفيما يتعلق بالعمال في قطاع النقل، فقد فرضت العقود الماضية من النقل الرخيص ثمنا باهظا من حيث التلوث، واستهلاك الطاقة، ودرجة السلامة، وظروف العمل، ومستويات المعيشة، مما أدى إلى انخفاض نوعية الحياة الحضرية والاجتماعية. وتنشأ مشاكل

متزايدة عن الزيادة السريعة في استخدام وسائل النقل الآلية، وعدم كفاية الاستثمارات حتى الآن في تخطيط النقل الحضري، وفي إدارة المرور وإقامة هياكله الأساسية، تتمثل في الحوادث والإصابات، والصحة، والضوضاء، واكتظاظ الطرق. غير أنه في المناطق الريفية أيضا، جرى إغفال تطوير الهياكل الأساسية بشكل كبير على مدى الـ ٢٠ عاما الماضية. ويمثل الوصول إلى الأسواق وتوفير شبكات نقل البضائع أمرين حيويين من أجل انتشار الفقراء من حدة الفقر، وبلوغ طريق النمو المستدام. إلا أن ذلك غير متاح للكثير من العاملين في الزراعة، على سبيل المثال.

٧ - ويحتل إجراء تغييرات جذرية في تنظيم صناعة النقل في العالم مركز الصدارة في عملية العولمة. فقد انخفضت كلفة الوحدة لنقل البضائع بدرجة كبيرة إلى أقل من ١ في المائة من مجموع تكاليف الإنتاج، مما أدى إلى فتح آفاق أنماط جديدة للإنتاج والتوزيع، وتغيير الحياة الاجتماعية - الاقتصادية تغييرا كبيرا. وتُبقى ضغوط السوق تكاليف النقل على انخفاضها، والنقل زهيد التكلفة يؤثر على الهواء النظيف وعلى سبل رزق العاملين. ويلزم اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز وسائل النقل للركاب والبضائع تنسم بأقصى قدر من الفعالية من حيث استخدام الطاقة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى منافع الربط فيما بين وسائل النقل المتعددة.

٨ - وتعني طبيعة النقل ذات الوسائط المتعددة أنه لا يمكن دراسة فرادى الكفاءات إحداها بمعزل عن الأخرى. ولن تُحل هذه المشكلة إلا باتباع نهج مخطط، يشمل تدابير للحد من استخدام السيارات الخاصة، مثل زيادة الضرائب على الوقود وعلى المركبات وتسعير الطرق، إلى جانب توفير شبكات للنقل بالحافلات أو سيارات الأجرة أو السكك الحديدية الحضرية تكون سريعة ومرجحة وفي المتناول وتنسم بالكفاءة. وينبغي أن تتولى السلطات العامة المسؤولية الرئيسية عن تعزيز هذه الشبكات وتمويلها.

٩ - ويجب أن يكون المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه تخطيط النقل المستدام هو استيعاب التكاليف الخارجية داخليا. وينبغي أن يغطي القائمون على النقل مجموع تكاليف النقل - ومن بينها تكاليف مثل اكتظاظ الطرق، والتلوث، والصحة العامة، والحوادث، والعمالة رديئة النوعية، التي يتحملها المجتمع ككل حاليا. ويلزم أن تُتخذ هذه التدابير مرتبطة بسياسات فعالة لتخطيط استخدام الأراضي وللإستعاضة عن السفر بالسيارات الخاصة، وذلك عن طريق توفير وسائل النقل العام واستخدامها بدرجة أعلى^(١).

(١) بيان النقابات العمالية إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، كوبنهاغن (٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩).

١٠ - والأنماط الحالية لتطوير النقل ليست مستدامة. ويشكّل تطوير قطاعات النقل، مثل النقل البحري، والجوي، والبري، والقطارات، جزءاً حتمياً من التنمية، إلا أنه يمثل أيضاً عاملاً محفزاً رئيسياً من عوامل الطلب العالمي على الطاقة، إلى جانب كون وسائل النقل هذه مصادر رئيسية للانبعاثات. وينشأ عن قطاع النقل وحده حوالي ربع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، ويتوقع أن تزيد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة باستهلاك الطاقة في قطاع النقل على الصعيد العالمي بمعدل ١,٧ في المائة سنوياً من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٣٠. وتستند التوقعات بالنمو في النقل البري حتى عام ٢٠٣٠ بدرجة كبيرة إلى زيادة الطلب على التنقل في البلدان النامية، حيث يُتوقع أن تصل معدلات النمو إلى متوسط ٢,٨ في المائة سنوياً. ومع معدلات التحضر السريعة، من المنتظر أن ترتفع الانبعاثات من المناطق الحضرية المتعلقة بالنقل ارتفاعاً ملحوظاً^(٢).

١١ - والعوائق التي تعترض سبيل تحقيق شبكات نقل مستدامة كثيرة ومتنوعة: اقتصادية، وتقنية، ومؤسسية. وتعتمد غالبية البلدان بشدة زائدة على وسائل النقل الخاصة، ولا توجد استثمارات كافية لتوفير وسائل نقل عامة تكون في متناول الجميع. ومن الصعب التغلب على الحواجز التي تعرقل تطبيق تكنولوجيات أنظف في قطاع النقل. ويتطلب تخفيض الانبعاثات وتطوير وقود أنظف استثمارات عامة وخاصة كبيرة الحجم.

١٢ - ويعتمد التحوّل إلى قطاع أنظف للنقل على تغيير أساليب العيش وأنماطه. ويجب التعامل مع الطلب على النقل في البلدان النامية على نحو مستدام، مع التخطيط بكفاءة لاستخدام الأراضي وإقامة الهياكل الأساسية.

١٣ - ويجب ألا يُكرّر الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة أخطاء نظام النقل البحري المسمى 'علم الملازمة'، الذي يسمح لأرباب العمل أن يكونوا بمنأى عن القواعد التنظيمية على الصعيد الوطني، ويحرم بذلك العاملين من حقوق أساسية ومن الحدود الدنيا للأجور. وفي هذا المثال، مثال النقل البحري، ينبغي، عوضاً عن ذلك، إيلاء الأولوية إلى حماية بيئة العمل التي يواجهها الملاحون وتحسينها، وإنشاء رابطة حقيقية بين ملكية السفن والعلم الذي ترفعه.

١٤ - وينشئ النقل الرخيص ضغطاً نزولياً على الأجور وظروف العمل، مما يضر بالبيئة أيضاً. فالعمالة غير المدربة أو العرضية في قطاع النقل يمكن أن تشكّل مخاطر بيئية. ويمكن حتى للعمالة المدربة تدريباً عالياً أن تضلع في حوادث لها نتائج بيئية كارثية محتملة، إن

(٢) انظر تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة المقدم إلى الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية (٢٠٠٩)، وهو متاح على الموقع: <http://unfccc.int/resource/docs/2009/smsn/igo/045.pdf>.

أُجبرت على العمل ساعات زائدة. ففي صناعة النقل، يتلزم تحقيق الأهداف البيئية مع تحقيق ظروف العمل العادل واللائق^(٣).

باء - النهج الممكنة

١٥ - يلزم تنظيم عمال النقل بهدف تحسين شروط العمل وأحكامه، وتقليل المخاطر الصحية الضارة، وتحسين حماية البيئة. ويجب أن يتلقى العمال العرضيون أو غير المدربين في قطاع النقل تدريباً فنياً ومهنياً في مجالي الصحة والسلامة، وذلك لتجنب وقوع كوارث بيئية مثل الانسكابات النفطية ومشاكل النفايات الكيميائية، وحماية أنفسهم والآخرين والبيئة. ومن الأمور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وجود أطقم عاملة من الأفراد الأكفاء المتعلمين تعليماً جيداً الذين يتصرفون بروح المسؤولية ويتوافر لديهم فهم كامل للمسائل البيئية وكذلك الصحة والمتعلقة بالسلامة. وتوجد حاجة ملحة إلى تنفيذ برنامج توفير العمل اللائق، وذلك لضمان تميز ظروف العمل الجديدة، المنشأة بهدف تعزيز الهيكل الأساسي للنقل، وإقامة شبكات نقل تنسم بالكفاءة والأسعار المناسبة، بتوافر ظروف عمل آمنة، وأجور مناسبة، ومستوى كاف من الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي.

١٦ - ويجب مقارنة الحلول من خلال نهج التعاون والمشاركة في التكنولوجيا، التي ترفض تمادي البلدان الأغنى في استغلال المناطق الأفقر، وتعزز التنقل المستدام على نطاق عالمي. ويعني ذلك أن يُراعى الاختلاف في السمات الاجتماعية - الاقتصادية التي تميز مناطق العالم، وكذلك أولويات النقابات العمالية وآمالها^(٣). والآثار الخارجية للنقل آثار عابرة للحدود. فهذه مشكلة عالمية تتطلب تنظيمها عالمياً.

جيم - اتخاذ المزيد من الإجراءات

١٧ - من أجل تقليل الآثار البيئية وتطوير شبكة نقل أكثر استدامة بيئياً، من المهم اتباع نهج متكامل وأفقى يشمل سياسات إقليمية وهيكلية واجتماعية واقتصادية.

١٨ - وعلاوة على ذلك، يجب وضع أهداف ملزمة تقتضي اتخاذ إجراءات سياساتية داعمة تهدف إلى تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وبخاصة ثاني أكسيد الكربون، وذلك في المجالات الخمسة التالية: الانبعاثات الناشئة من النقل، وانبعاثات ملوثات الهواء، والنمو في النقل، ونصيب وسائط النقل الفردية، والتلوث بالضوضاء.

(٣) David Cockcroft, "Shifting the costs", in *Green Growth for Jobs and Social Justice*, Global Unions Publication (Brussels, December 2009).

١٩ - وتسعى النقابات العمالية إلى المشاركة بنشاط في عملية صنع السياسات البيئية وتنفيذها - وهذه رسالة هامة تريد النقابات أن توصلها إلى لجنة التنمية المستدامة. وتعتبر نقابات عمال النقل أن دورها هو التركيز على إنشاء شبكات نقل أكثر استدامة بيئياً وتطالب بوضع سياسات تسعى إلى إيجاد التوازن بين دعائم التنمية المستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية^(٤). وفي إطار عملية الاستعراض التي تجريها لجنة التنمية المستدامة، تمنح هذه الإمكانية للنقابات فتعطي صوتاً للمقترحات وأفضل الممارسات التي يقدمها العمال.

عمال الطيران يدعمون مبدأ 'فرص العمل والبيئة'^(٥)

يدرك العاملون في مجال الطيران المدني ضرورة إقامة صناعة طيران مستدامة، إلا أنهم يرفضون النظرة الضيقة إلى المستقبل التي تضع 'فرص العمل مقابل البيئة' كمتضادين. وبدلاً من ذلك، فإن فروع الاتحاد الدولي لعمال النقل المختصة بالطيران تفضل العمل داخل الإطار الإيجابي لمبدأ فرص العمل والبيئة، وترى عدداً من الفرص المتاحة. ويدعم قسم الطيران المدني في الاتحاد الدولي لعمال النقل حالياً إدراج انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناشئة عن الطائرات في إطار مخطط تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات التابع للاتحاد الأوروبي، ويدعو إلى انتهاج مخطط مشابه لتطبيقه على أساس دولي. ويدعم أيضاً مصنعي الطائرات ومورديها الذين يولون أولوية لإدخال تحسينات على كفاءة الوقود وتخفيض انبعاثات أكاسيد النيتروجين الأحادية. وتشترك فروع الاتحاد الدولي لعمال النقل أيضاً في التوصل إلى ابتكارات تقنية بهدف تحسين كفاءة الوقود. إلا أن النقابات تعلم أن المعالجة التقنية وحدها لا يمكنها أن تضمن الاستدامة في الأجل الطويل. فالاستدامة تتطلب وضع شروط بيئية تقوم على قواعد تنظيمية متينة. ويثير الاتحاد الدولي لعمال النقل هذه المسألة بوصفه من أصحاب المصلحة في منظمة الطيران المدني الدولي.

ويتعين على العمال التفكير في المدى الطويل، وأيضاً في المدى القصير، وذلك بمنظور استراتيجي أوسع إذا أُريد تجنيبهم مغبة تحمّل تكلفة هذه التغييرات. فإن أرادت صناعة الطيران تحقيق نمو مستدام، يجب أن تكون القوة العاملة، التي تقدّم الخدمة إلى جمهور المسافرين، شريكاً أساسياً في وضع ممارسات العمل الآمن التي يمكن أن تستوعب التغييرات البيئية. ومن الضروري أن تشترك النقابات العمالية وأرباب العمل في معالجة هذه المسائل في أماكن العمل.

(٤) الاتحاد الأوروبي لعمال النقل: نحو رؤية النقابات العمالية للنقل المستدام Towards a Trade Union Vision On Sustainable Transport (ورقة للمناقشة).

ثالثا - التعدين

٢٠ - يمثل تعدين الفحم واستخراج المعادن أساسا لتطور المجتمعات الصناعية العصرية. ويوفر التعدين المواد الخام الأساسية التي من دونها لا يمكن صنع أغلب البضائع ولا يمكن توفير قسم كبير من الطاقة العالمية. ويتضمن التعدين استخراج موارد غير متجددة مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى اضطرابات حادة على مستوى البيئة والمجتمعات المحلية، وهو يجري في ظروف عمل من بين الأكثر خطورة في العالم^(٥). ويوفر الفحم ٢٥ في المائة من الطاقة في العالم - وحده النفط يوفر أكثر من ذلك - و ٤٠ في المائة من الكهرباء في العالم. وتكمن التحديات التي يواجهها التعدين في "الانتقال العادل" نحو أساليب إنتاج مستدامة والحرص على صحة وسلامة العمال والاهتمام بالبيئة.

ألف - القيود والعوائق

٢١ - كثيرا ما يدخل التعدين في منافسة مع استخدامات الأرض الأخرى أو مع الموائل أو مطالبات الشعوب الأصلية بالأرض. وأساليب التعدين الآلية الجائرة مثل "إزالة قمم الجبال" تتسبب في احتلال دائم وجذري في المناظر الطبيعية. وتستخدم عمليات التعدين كميات ضخمة من المياه أو تلوثها. والمناطق المخصصة للنفايات كثيرا ما تتعرض لشكاوى بسبب تشويه المناظر وإثارة الغبار، وإذا كانت على شكل بركة نفايات الخام فهي تتعرض لشكاوى بسبب خطر التسرب إلى المجاري المائية. وقد تتسبب عمليات التعدين في التلويح والغبار ولا سيما حول الآبار المفتوحة ومناطق نفايات المعادن. وتصريف أو انسياب المواد الكيميائية المستخدمة في عملية التعدين إلى جانب انحلال مواد ملوثة من نفايات المعادن قد تتسبب في ارتفاع مستوى تركيز الزرنيخ أو حمض الكبريت أو الفلزات الثقيلة أو غيرها من المواد الملوثة في المياه الجوفية والمياه السطحية. وفي بعض الأحيان، تمثل المناجم المهجورة خطرا على السلامة ومصدر تلوث مستمر أو تتسبب في حفر بالوعية خطيرة. وتستخدم عمليات التعدين العصرية معدات ثقيلة وتنقل مواد ومعدات على مسافات طويلة. وجميعها تتطلب مدخلات كثيفة من الطاقة وهكذا تساهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري^(٦).

٢٢ - وتوجّه انتقادات إلى صناعة التعدين في معظم أنحاء العالم بسبب تدني أدائها من حيث الاستدامة. ولفترة طويلة، كان يُعرف عن شركات التعدين تعاملها بقسوة مع السكان

(٥) المؤتمر العالمي للتعدين وصناعات الماس والأحجار الكريمة وتجهيز الحلى والمجوهرات: تقرير بشأن البحوث والأنشطة والتطورات (٢٠٠٨).

(٦) الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والمناجم والأعمال العامة: الاستدامة - دور العمال ودور الاتحاد الدولي (حزيران/يونيه ٢٠٠٩).

المحليين والشعوب الأصلية وتدميرها للبيئة وعلاقات العمل السيئة التي تُقيمها واستخراجها لثروات ضخمة دون تقاسم الأرباح والمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية على المدى الطويل. ومؤخراً، عدّلت الشركات الرئيسية البعض من أسوأ ممارساتها أمام ضغط نقابات العمال القوية والمعارضة البيئية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن المشاكل الحقيقية لا تزال قائمة. فسجل ممارسات شركات التعدين المتوسطة والأصغر حجماً يُرجَّح أن يكون أسوأ مع أنه ليس هناك أي بيانات موثوقة بهذا الصدد.

٢٣ - واتساع نطاق اللجوء إلى عقود أو وكالات عمال في المناجم كفيل بتقويض مفهوم التنمية المستدامة ذاته لأنه يحكم على العمال الحاليين وعلى الأجيال المقبلة في العديد من البلدان بالعيش في دائرة من الفقر والعلل والأمراض. ولا يمكن القبول بأن يلجأ أي صاحب عمل إلى العمل بعقود لغاية واحدة هي خفض الأجور والاستحقاقات وردع الحركات النقابية. كما أن الاستعانة بعمال يفتقدون إلى المهارات المطلوبة وبعمال مؤقتين يهدد صحة وسلامة عمال المناجم المشاركين في نقابات. بل ينبغي أن يكون التعاون مع النقابات لخفض العمل التعاقدى وتسوية وضع العمال^(٥) جزءاً من سياسة التنمية المستدامة التي ينتهجها أي صاحب عمل.

٢٤ - وفي ما يتعلق بالصحة المهنية والسلامة، لا تزال صناعة التعدين العالمية تُعتبر باستمرار واحدة من أكثر الصناعات المهلكة للعمال. وهذا ما يفسر الأهمية الكبرى التي تكتسيها حملات النقابات من أجل التنفيذ التام لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٧٦ المتعلقة بالسلامة والصحة في المناجم. وإلى اليوم، لم يصدّق على هذه الاتفاقية إلا ٢٢ بلداً كانت بيرو آخرها. وتجدد الإشارة إلى أن البلدان المستخرجة الرئيسية للفحم والمعادن لم تصدّق على الاتفاقية. ويمكن أن يؤدي التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٧٦ إلى تحسّن كبير في القوانين واللوائح في البلدان التي تكون فيها السلامة في المناجم متدنية. وشركات التعدين متعددة الجنسيات نفسها تظهر أحياناً بصورة مختلفة في العالم المتقدم النمو عن تلك التي تظهر بها أثناء القيام بعملياتها في العالم النامي^(٦).

٢٥ - ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، مع أن التعدين يشغل ٠,٤ في المائة من القوة العاملة العالمية فهو مسؤول عن أكثر من ٣ في المائة من الحوادث المميتة في مكان العمل حيث بلغت ١١ ٠٠٠ حادث في السنة؛ أي ما معدله ٣٠ حادثاً في اليوم. وهذه الأرقام تعكس تقديرات أقل من الواقع لأنها تقصي التقديرات غير الرسمية والوفيات في القطاع غير النظامي وفي المناجم الصغيرة. وليس هناك أرقام دقيقة عن الإصابات عندما لا تحدث وفاة، ولكن يكفي القول إن عمال المناجم يعانون من العديد من الأمراض البدنية والتنفسية. وليس هنالك أيضاً

أي أرقام رسمية عالمية عن الحوادث التي تقع في مناجم الفحم ولكن التقارير الإعلامية توفر بعض التقديرات. وفي العديد من البلدان، لا يتم الإبلاغ عن الوفيات والإصابات في المناجم بسبب ضعف القوانين واللوائح فيها إلى جانب اتساع نطاق التعدين غير النظامي. ولا يزال أسوأ وضع يوجد في الصين التي وقعت فيها ٣ ٧٨٦ وفاة سنة ٢٠٠٧ مع أن هذا الرقم مثل تراجعاً بنسبة ٢٠,٢ في المائة مقارنة مع السنة التي سبقتها. وحسب تقديرات البعض، يهلك ٢٠ ٠٠٠ عامل في مناجم الفحم في حوادث تقع كل سنة. ولا يزال معدل الوفيات الرسمي في الصين أعلى بكثير من أي بلد آخر من مستخرجي الفحم الرئيسيين. ومع ذلك وقعت حوادث مميتة في السنوات الأخيرة أيضاً في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبولندا وجنوب أفريقيا وكازاخستان والهند والولايات المتحدة الأمريكية^(٥).

٢٦ - وكثيراً ما توجد المناجم في مناطق معزولة حيث يمكن لشركات التعدين ممارسة سيطرة كبيرة على المجتمعات المضيفة، وهناك احتمال أقل بأن تخضع هي لمراقبة خارجية. وصوت العمال، عن طريق نقاباتهم، قد يكون الصوت الوحيد القادر على تحدي ممارسات أصحاب العمل^(٦). وثمة صلة قوية بين ممارسات أي شركة في مجال علاقات العمل، في جهة، وتعاملها مع البيئة والمجتمعات المحلية التي تعمل فيها، من جهة أخرى. إلا أنه في غياب نقابات قوية مستقلة يصعب الحصول على معلومات ذات مصداقية عما إذا كانت الشركة تحاول احترام حقوق العمال وتوفير ظروف عمل لائقة وتنفيذ بأفضل الممارسات والمعايير البيئية، أم لا.

باء - النهج الممكنة

٢٧ - في السنوات الأخيرة، بذلت بعض شركات التعدين جهوداً لتحسين أدائها البيئي وصورتها عن طريق استخدام أساليب أكثر كفاءة وتحسين إدارة الفضلات ونفايات الخام وبذل جهود أكبر لإصلاح مواقع التعدين. ويجب مواصلة هذا النهج السياسي.

٢٨ - وسيظل التعدين هو السبيل للحصول على الموارد والطاقة. وعلى الرغم من هذا الدور الحيوي، فإن الأداء البيئي والاجتماعي لصناعة التعدين يهدد استدامتها الاقتصادية. ومن الضروري استخلاص مزيج فعال من الصكوك الطوعية والتنظيمية ليتمكن هذا القطاع من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وتعتقد الحركة النقابية أنه ثمة حاجة لإقامة إطار تنظيمي دولي ما لشركات الاستخراج. ولا تكفي مبادرات المسؤولية الاجتماعية الطوعية للشركات، بل يجب أن يقوم طرف ثالث بالتحقق من سلوك الشركات، إلى جانب تقرير مكافآت على السلوك الحسن وعقوبات على السلوك السيئ. وإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي تستضيف شركات تعدين متعددة الجنسيات (وخاصة

البلدان النامية) بحاجة إلى التزود بآليات لكفالة التقيد بأفضل الممارسات والمعايير وتوفير العمل اللائق وبإجراءات لتسوية المنازعات إذا لم تكن الشركات متقيّدة بها. ومن مكونات عمليات التنمية الاجتماعية المستدامة كفالة مساءلة مرتكبي المخالفات عن أعمالهم وممارساتهم البيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان عبر نظم قوية من اللوائح الوطنية والاتفاقيات الدولية (مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية) التي تشمل حق التنظيم النقابي^(٦).

المبادرة من أجل ضمان تعدين مسؤول

يشغل الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيماوية والطاقة والمناجم والأعمال العامة حالياً مقعداً في لجنة توجيه المبادرة من أجل ضمان تعدين مسؤول، التي أُطلقت في فانكوفر، كندا، سنة ٢٠٠٦، وهي بمثابة رد صناعات التعدين والمجوهرات على تنامي الانتقادات الموجهة لممارسات التعدين، وخاصة في البلدان النامية. والهدف من هذه المبادرة هو إقامة نظام تطوعي للخضوع لعملية تحقق مستقل من امتثال الشركات للمعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بحقوق الإنسان في عمليات التعدين. ونية وضع معايير تحددها أطراف ثالثة مستقلة تميز ”المبادرة من أجل ضمان تعدين مسؤول“ عن الجهود المبذولة الأخرى.

٢٩ - ويقدم عمال المناجم ونقاباتهم منظوراً فريداً كثيراً ما لا يعترف به أصحاب العمل أو المنظمات غير الحكومية. ويدرك العمال تماماً أهمية الاحتفاظ بعملهم. وفي نفس الوقت، وبوصفهم مقيمين في المناطق المحلية التي توجد فيها المناجم، يدرك العمال أنه ينبغي القيام بممارسات التعدين بشكل يحمي البيئة ويساهم في التنمية الطويلة الأجل. ويمكن لعمال المناجم، الذين تضمن نقاباتهم تمتعهم بحقوقهم والذين يمكنهم الكلام دون الخوف من التعرض للانتقام، تقديم معلومات دقيقة وشاملة عن ممارسات الشركات في المناجم وفي المناطق المحلية التي تعمل فيها. ولا يمكن أن تتجاهل نقابات التعدين الجوانب البيئية للتعدين ولهذا ينبغي لها أن تضطلع بدور ريادي في الترويج لتدابير صارمة لخفض غازات الاحتباس الحراري وحماية البيئات المحلية، بينما تكفل في نفس الوقت ظروف عمل أفضل ولأكثر في صناعة التعدين.

جيم - اتخاذ المزيد من الإجراءات

٣٠ - وفقاً لمنظمة العمل الدولية، يشتغل حوالي ١١ مليون عامل في مختلف أنحاء العالم في مجال التعدين. ورغم عدم توافر إحصاءات دقيقة لقياس كثافة المشاركة النقابية في مجال

التعدين في العالم، فإن وجود نقابات هامة في قطاع تعدين الفحم هو في البلدان التي يمثل فيها تعدين الفحم جزءا رئيسيا من الاقتصاد يدل على أن تعدين الفحم هو على درجة كبيرة من التنظيم النقابي. وتمثل الصين أبرز استثناء حيث توجد فيها نقابات ولكنها لا تعمل بشكل مستقل عن أصحاب العمل. وفي معظم بلدان تعدين الفحم، يعمل عمال مناجم الفحم غير المشاركين في نقابات في المناجم الأصغر حجما وفي القطاع غير النظامي. إلا أن التعاقد مع أطراف خارجية للعمل في مناجم الفحم يزداد أيضا^(٥).

٣١ - ويجب أن يكون توفير ظروف آمنة جزءا من سياسات أصحاب العمل المتعلقة بالاستدامة. وينبغي لأصحاب العمل ضم جهودهم لجهود النقابات لدعم التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٧٦ في البلدان التي لم تصدق عليها. وينبغي تنفيذ الجزء الثالث من الاتفاقية الذي يلزم أصحاب العمل والمنظمات العمالية على حد سواء بوضع معايير. وفي حالات كثيرة تنعكس كيفية تعامل صاحب العمل مع عماله على تعامل الشركة مع البيئة.

٣٢ - وبعض القطاعات، مثل تلك المرتبطة بطاقة الوقود الأحفوري والقطاعات الأخرى كثيفة الاستخدام للطاقة، ستواجه تغييرات كبيرة في خضم التحول العالمي نحو موارد طاقة وصناعات منخفضة الكربون في المستقبل. وهي تشمل صناعات مثل صناعة الفولاذ والحديد والفحم والألمنيوم وتوليد الطاقة بالاعتماد على وقود أحفوري وكذلك الخدمات كثيفة الاستخدام للطاقة مثل النقل عبر الطرق البرية. ولهذا، فمن المهم للغاية دعم الاستثمار في التكنولوجيات قليلة الانبعاث الكربوني وتدابير تحقيق الكفاءة في مجال الطاقة والإبقاء على التكنولوجيات قليلة الانبعاث الكربوني المجدية وتطويرها، حيثما أمكن، تساندها مهارات وبرامج تدريبية من أجل اقتصاد قليل الانبعاث الكربوني يستخدم الموارد بكفاءة^(٦). إن الانتقال الذي سيتعين على صناعة التعدين مواجهته ينبغي أن يكون عادلا ويمكن أن يحفز نموا اقتصاديا مستداما وتقدما اجتماعيا إذا تم التخطيط له بالشكل المناسب وبالتشاور مع النقابات في إطار السعي لإيجاد حلول بديلة قائمة على التضامن والإنصاف واحتياجات الناس.

أول اتفاق عالمي في قطاع التعدين الأفريقي^(٧)

سنة ٢٠٠٢، وقّع أول منتج عالمي للذهب، أنغلوغولد، مع الاتحاد الدولي للنقابات، الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيماائية والطاقة والمناجم والأعمال العامة، الذي يشارك فيه ٢٠ مليون عامل، اتفاقاً بشأن تشجيع وإقامة علاقات إنسانية وصناعية طيبة.

وكان أبرز موضوع ارتكز عليه الاتفاق هو "تنمية صناعة تعدين الذهب في مختلف أنحاء العالم واستدامتها" ودعم وتنفيذ "ممارسات جيدة تتعلق بالموارد البشرية والعلاقات الصناعية". ومن دعائم الاتفاق تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحقوق النقابية، والصحة والسلامة، وحماية البيئة وتشجيع إقامة علاقات طيبة مع المجتمعات المحلية التي توجد فيها مناجم.

٣٣ - ويمكن للنقابات والمنظمات المجتمعية والبيئية، إذا عملت معاً، كفالة انشغال أصحاب العمل قطاع التعدين بتحقيق التنمية المستدامة. وتضطلع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية بدور قيادي في ممارسة ضغط عام على الشركات لتحسّن ممارساتها. وفتح حوار بين النقابات والمنظمات غير الحكومية والسعي لإيجاد أرضية مشتركة سيكون هاماً لتشجيع شركات التعدين على إتباع أفضل الممارسات ولكسب التأييد من أجل إيجاد رقابة حكومية فعالة^(٥).

رابعاً - المواد الكيماائية

٣٤ - على مدى العقود الأخيرة، حدث نمو سريع في مجال المواد الكيماائية والصناعات المرتبطة بها، مثل المبيدات والأدوية والبلاستيك والمطاط، وبخاصة في الاقتصادات الصاعدة مثل الصين والهند. وتشير التقديرات إلى استمرار التوسع في هذا المجال طوال القرن الحادي والعشرين. وهذه هي الصناعات التي تضيف قيمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتسهم إسهاماً كبيراً فيها. وفي الوقت نفسه، فإن إنتاج هذه المواد واستخدامها والنفايات الناتجة عنها يؤدي إلى توليد مشاكل للبيئة ولصحة الإنسان وكذلك فإن الممارسات الحالية في العمل بها تضع مطالب لا يمكن تحملها على قاعدة الموارد الطبيعية.

ICEM news release (13 September 2002): <<<http://www.icem.org/en/69-Global-Framework> (٧)
Agreements/1000-AngloGold-signs-Global-Agreement:-First-in-Mining-Sector-Africa>>.

ألف - القيود والعوائق

- ٣٥ - الأخطار الكيميائية مسبب رئيسي للوفيات المهنية في العالم. تشير تقديرات منظمة العمل الدولية^(٨) إلى أن المواد الخطرة تقتل حوالي ٤٣٨ ٠٠٠ عامل سنويا وأن ١٠ في المائة من جميع حالات سرطان الجلد تُعزى إلى التعرض للمواد الخطرة في مكان العمل.
- ٣٦ - بيد أن العمال ليسوا وحدهم الذين يعانون. فالأفراد والمجتمعات يتعرضون أيضا للخطر من خلال التعرض للمواد الكيميائية في المنزل والتلوث في البيئة.
- ٣٧ - والعائق الرئيسي الأول هو عدم المعرفة وغياب المعلومات. فنسبة مذهلة، ٩٩ في المائة، من الحجم الكلي للمواد المطروحة في الأسواق لا تخضع لتقييم متعمق للمخاطر على صحة الإنسان وعلى البيئة^(٩). وبناء على ذلك، فإن العديد من المواد الكيميائية الخطرة لا تصنف على هذا النحو، وتباع بدون وسمات مناسبة أو كشوف لبيانات السلامة.
- ٣٨ - وثمة عائق ثان هو ضعف الإطار التنظيمي، الذي يؤدي إلى طائفة من المشاكل: سلوك أرباب العمل غير المسؤول؛ وعدم إعمال معايير العمل الأساسية، مما يضعف قدرة الحركة النقابية العمالية على العمل لخدمة هذه القضايا؛ وعدم التصديق على المعايير الأساسية وعدم تنفيذها، مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٥ بشأن السلامة والصحة المهنية؛ وضعف هيئات التفتيش العمالية.
- ٣٩ - وفي البلدان الصناعية، بينما لا تزال هناك تحسينات ينبغي إجراؤها في الشركات الكبيرة، يظل الاهتمام الرئيسي منصبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تستطيع بالكاد إعمال أو تطبيق التشريعات القائمة أو الممارسات الجيدة.
- ٤٠ - بيد أن البلدان النامية هي التي ينذر فيها الوضع بالخطر.
- ٤١ - ولا تزال المواد الكيميائية المحتوية على مكونات نشطة شديدة السمية، مثل الإندوسلفان والباراكوات، التي حظرت في كثير من البلدان الصناعية، مطروحة للتسويق في العالم النامي. وكثيرا ما تكون المعدات الواقية غير متوفرة، وتغيب المعلومات في معظمها وكذلك التدريب.

(٨) منظمة العمل الدولية "حقائق عن السلامة في العمل" (٢٠٠٥). http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---comm/documents/publication/wcms_067574.pdf (accessed 14 April 2008).

(٩) المفوضية الأوروبية، ورقة بيضاء، استراتيجية من أجل سياسات مستقبلية للمواد الكيميائية (شباط/فبراير ٢٠٠١).

٤٢ - وتتفاوت معايير السلامة والمعايير البيئية بشكل واسع بحيث تفشل بعض المواقع حتى في تطبيق الضوابط الأساسية. وتعتمد الشركات المتعددة الجنسيات الانتقال إلى البلدان التي بها معايير ذات مستوى أدنى، مستخدمة قوتها الاقتصادية للتأثير في سياسات الحكومة المضيفة لكي تبقى الضوابط محدودة. وتعني هذه الاستراتيجيات للشركات أن يقع العمال في البلدان النامية وبصورة متزايدة ضحايا لآثار الإغراق الاجتماعية والبيئية والصحية والمتعلقة بالسلامة.

باء - النهج الممكنة

٤٣ - الصحة المهنية والبيئة وجهان لعملة واحدة، فالتدابير المتخذة لحماية صحة العمال تساعد على حماية البيئة، والعكس صحيح. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة سياسات متماسكة وطموحة تهدف إلى تطبيق نهج وقائي واحترافي في إدارة المواد الكيميائية.

٤٤ - وهناك، أولاً وقبل كل شيء، حاجة لوضع سياسات شاملة. وتوجد حالياً مجموعة كبيرة من النهج القانونية والاقتصادية والتقنية والطوعية لإدارة المواد الكيميائية. ولكن هذه النهج جزئية، فهي تعالج مواد كيميائية محددة، أو تركز على إجراءات محددة. وينبغي أن تعمل أية سياسة شاملة على دمج مختلف النهج والتركيز على ما يلي: جميع المواد الكيميائية؛ وتعزيز عملية توصيف المواد الكيميائية وتوفير معلومات عن خصائصها بالقدر الكافي؛ وتقديم معلومات عامة؛ والتشجيع على استبدال أشد المواد خطورة؛ ومنع الإغراق الاجتماعي والبيئي والاتجار اللاقانوني.

٤٥ - وهناك أيضاً حاجة إلى تعزيز ثقافة الوقاية. وينبغي أن يقوم هذا الأمر على فرضية إمكانية منع وقوع أية حوادث وأن يسترشد بمبدأ أفضلية السيطرة على الخطر عند المصدر أو بالقرب من المصدر قدر الإمكان، إما عن طريق القضاء عليه أو عزله أو استبداله. ويجب إيلاء اهتمام خاص للمواد الكيميائية المسرطنة، والمطفرة، والخطرة على الإنجاب، والثابتة والمتراكمة أحياناً، والمواد الكيميائية السامة، ومسببات اختلال الغدد الصماء. ويعتمد تطوير ثقافة الوقاية على العناصر الأساسية التالية:

(أ) **حق المعرفة:** العمال المعرضون للمواد الكيميائية لهم الحق في معرفة معلومات عن خصائص وتأثيرات المواد الكيميائية عن طريق وضع علامات كافية وكشوف بيانات السلامة؛

(ب) **المبدأ الاحترازي:** يجب تطبيق المبدأ الاحترازي على جميع المواد الكيميائية الجديدة والتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك التكنولوجيا النانوية الناشئة وصناعات المواد النانوية الناشئة، التي يجب أن تحصل على ضمانات معقولة ومصادقية علمية للسلامة؛

(ج) **المشاركة:** ثمة تحد رئيسي هو التأثير على عملية صنع القرار في الصناعة الكيميائية، بحيث تُراعى مصالح المجتمع بشكل سليم. وهناك طريقة للقيام بذلك تتمثل في إشراك العاملين الكيميائيين وممثليهم في عملية تقييم وإدارة الأخطار والمخاطر عن طريق الحوار الاجتماعي؛

(د) **التوعية:** تُعد الحملات، مثل حملة اليوم الدولي، ٢٨ نيسان/أبريل، لتكريم العمال المتوفين والعمال المصابين التي تنظمها النقابات (اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل)، حيوية من أجل خلق مساحة للحوار بشأن تحسين ظروف الصحة المهنية، وبالتالي دفع عجلة التنمية المستدامة.

المساومة الجماعية: أداة لتحقيق التنمية المستدامة

يشمل الحوار الاجتماعي كل أنواع التفاوض بين ممثلي الحكومات وأرباب العمل والعمال، بما في ذلك المساومة الجماعية. وفي حين تحكم القوانين الوطنية، إلى حد كبير، قضايا الصحة والسلامة، توفر المساومة الجماعية آلية لتنفيذ هذه القوانين في أماكن العمل. وعلاوة على ذلك، يمكن للاتفاقات الجماعية حماية حقوق العمال التي لا ينص عليها القانون الوطني. وتوفر المساومة الجماعية وسيلة فعالة لرفع مستوى معايير الصحة المهنية والبيئية، وتحسين ظروف العمل والمعيشة، وبالتالي دفع عجلة التنمية المستدامة.

٤٦ - وثمة نهج ممكن وهام آخر هو التركيز على الكيمياء الخضراء (المواتية للبيئة) والمستدامة. وإذا كان للتنمية المستدامة أن تتحقق، يجب إدماج هذه المفاهيم الجديدة نسبياً بشكل أفضل في البحوث، والمفاوضات، وعملية الإنتاج.

٤٧ - وتشير الكيمياء الخضراء إلى البحث عن طرائق وعمليات ومنتجات تخليقية، تكون بطبيعتها ذات أضرار محتملة أقل على البيئة. ويعتبر تعزيز الكيمياء الخضراء كبديل للعمليات التقليدية لإنتاج المواد الكيميائية، أمراً ضرورياً لا للحد من المخاطر الصحية والبيئية فحسب، بل للحفاظ كذلك على ملايين فرص العمل التي يوفرها، والتي تعود بالفائدة على المجتمع.

٤٨ - وليست الكيمياء الخضراء سواء مع الكيمياء المستدامة. فالكيمياء الخضراء تتحدث عن الحد من الأثر البيئي. أما الصناعات الكيميائية المستدامة، من الناحية الأخرى، فهي تحترم مبادئ الكيمياء الخضراء، ولكنها تتصرف أيضا بطريقة مسؤولة اجتماعيا تخلق فرص العمل الكريم، وتحترم حقوق الإنسان وحقوق العمل، وهي بالطبع قابلة للحياة اقتصاديا. وترغب النقابات العمالية في وجود صناعة كيميائية مستدامة، مما يعني ضمنا أنها أيضا خضراء ولكنها ليست خضراء فحسب. بل يجب عليها كذلك تحقيق أداء على مستوى عال من الناحية الاجتماعية وأن تكون قابلة للحياة اقتصاديا.

٤٩ - وتعتبر فرص إعادة تدوير وإعادة استخدام المنتجات الكيميائية مجالا آخر بحاجة إلى مزيد من التطوير. ويمكن إعادة تدوير وإعادة استخدام عدد كبير من المواد الكيميائية بصورة مباشرة. وبالنسبة لمواد أخرى، مثل المطاط، الذي يتعرض للتصليد بالكبريت أثناء عملية الفلكنة، مما يجعل عملية إعادة معالجة مطاط الإطارات القديمة وتحويلها إلى إطارات جديدة أمرا يكاد يكون مستحيلا، يجب العثور على بدائل. فعلى سبيل المثال، يمكن تجديد إطارات السيارات، بدلا من تخريبها ويمكن إعادة استخدام الإطارات المخردة في أعمال البناء أو كمادة خام لمنتجات جديدة مثل المطاط المفروم.

٥٠ - وثمة أولوية نهائية للحركة النقابية هي دعم "عملية الانتقال العادل". فعملية الانتقال العادل تهدف إلى كفالة أن تحدث التغيرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، أثناء عملية التحول إلى اقتصاد أكثر اخضراراً، بطريقة تقلل من الإجهاد الذي يتعرض له العمال وأسراهم ومجتمعاتهم المحلية. والتدريب، والاستثمارات الخضراء، ومعايير الصحة والسلامة المهنية، والتشاور مع النقابات العمالية وإجراء البحوث بشأن الآثار المترتبة على العمال نتيجة التحول في هذا القطاع، كلها عناصر حيوية في استراتيجية تحقيق عملية الانتقال العادل.

دور النقابات العمالية الأوروبية في تعزيز عملية تنظيم المواد الكيميائية^(١٠)

قامت النقابات العمالية الأوروبية، تحت قيادة الاتحاد الأوروبي لنقابات العمال بحملة من أجل إطار عمل فعال لحماية البيئة وصحة العمال. ويمثل اعتماد لائحة الاتحاد الأوروبي المنظمة لعملية التسجيل والتقييم وإصدار الترخيص والتقييد للمواد الكيميائية معلما هاما. ومع ذلك، فقد ضعفت أهم الأحكام في مشروع اللائحة أو تراجعت نتيجة للضغوط التي مارسها قطاع الصناعات الكيميائية. فعلى سبيل المثال، لا تُطلب تقارير السلامة الكيميائية، التي تعتبر حيوية لحماية صحة العمال، إلا لثلث عدد المواد الكيميائية فقط مقارنة بالرقم المتوخى أصلا، مما يعني حرمان العمال من معلومات السلامة المتعلقة بما يقرب من ٢٠.٠٠٠ مادة كيميائية^(١١).

الاتفاق الثلاثي بشأن البترين في البرازيل^(١٢)

يعد الاتفاق الثلاثي الوطني بشأن البترين، الذي أبرم في عام ١٩٩٥، نموذجا للتعاون بين أصحاب العمل والنقابات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويشترط الاتفاق، الذي وقعت عليه الرابطة الصناعية، ومراكز النقابات العمالية البرازيلية، والحكومة وفونداسترو - undacentroF، على الشركات والمقاولين من الباطن أن تقوم بنقل البترين ومشتقاته وتخزينه واستخدامه أو التعامل معه بطريقة مقررّة، وأن تسجل استخدامه مع الوزارة، وأن تُحدد "برنامج للوقاية" من أخطار البترين في كل مكان عمل. وفي كل منشأة، يشارك العمال في مجموعة تمثلهم وتقوم بمراقبة وتنفيذ برنامج للوقاية من التعرض المهني للبترين. ولديهم أيضا تمثيل مساو في اللجنة الوطنية الدائمة للبترين. وتتيح الحلقات الدراسية الدورية التي تنظم بشأن البترين في إطار الاتفاق فرصة لتقييمه تقييما مشتركا.

جيم - اتخاذ المزيد من الإجراءات

٥١ - تدعو حركة النقابات العمالية الدولية هذه الدورة الاستعراضية للجنة التنمية المستدامة، لدعم الإجراءات التالية بشأن المواد الكيميائية:

(١٠) انظر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة و Sustain Labour: الإدارة السليمة والمستدامة للمواد الكيميائية، دليل تدريبي للعمال والنقابات العمالية (٢٠٠٨)؛ يمكن الرجوع إليه على الموقع <http://www.etuc.org/r/830>.

(١١) عند إنتاجها بكميات من طن واحد إلى ١٠ أطنان.

(أ) تنفيذ خطة جوهانسبرج التنفيذية:

- تحويل عبء إثبات السلامة الكيميائية بعيدا عن العمال والمستهلكين والمجتمعات المحلية والبيئة إلى الشركات المصنعة؛
- استبدال أشد المواد خطورة وفقا لاتفاقية استكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة؛
- اعتماد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ومتابعته وتنفيذ لائحة الاتحاد الأوروبي المنظمة لعملية التسجيل والتقييم وإصدار الترخيص والتقييد للمواد الكيميائية؛

(ب) التصديق على، وتنفيذ جميع الاتفاقيات واللوائح المنظمة ومعايير منظمة العمل الدولية وقواعد الممارسة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية؛

(ج) ربط الصحة المهنية بالسياسات والممارسات في مجال الصحة البيئية والصحة العامة:

- تعزيز اتفاقيات وبرامج منظمة العمل الدولية بشأن الصحة والسلامة المهنية؛
- السماح باتباع نهج تفرق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية
- استخدام الصلة بين الصحة المهنية والصحة البيئية والصحة العامة في حملات التوعية والسلامة المهنية؛

(د) تطبيق المبادئ الوقائية والاحترازية في جميع المسائل المتصلة باستخدام المواد الكيميائية والمواد ذات الصلة، وبخاصة عندما تظل المعرفة غير كافية، على سبيل المثال: تعدد التعرض، ومسببات اختلال الغدد الصماء والتكنولوجيا النانوية؛

(هـ) دعم عملية الانتقال العادل لكفالة تزويد العمال بفرص عمل آمنة ولائقة، أثناء عملية التحول إلى اقتصاد أكثر اخضرارا، وأكثر استدامة؛

(و) زيادة قاعدة المعارف العالمية وذلك لإجراء تقييم فعال للمخاطر المحتملة للمواد الكيميائية الخطرة طوال دورة حياتها؛

(ز) تبادل ونشر المعلومات بشأن الإدارة الآمنة للمواد الكيميائية، بما في ذلك تقييم البدائل والمنتجات والعمليات؛

(ح) إيلاء اهتمام خاص للمواد الكيميائية المسرطنة، والمطفرة، والخطرة على الإنجاب، والثابتة والمتراكمة أحيائياً، والمواد الكيميائية السامة، ومسببات اختلال الغدد الصماء؛

(ط) دعم أعمال البحث والتطوير وبرامج التنفيذ من أجل اتباع نهج أكثر اخضراراً وأكثر استدامة في إنتاج واستخدام المواد الكيميائية؛

(ي) تشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين عن طريق دعم مراكز الإنتاج الأنظف ونشر التكنولوجيا ونقلها.

خامساً - إدارة النفايات

٥٢ - تلقى الملايين من أطنان النفايات الزراعية والصناعية والمنزلية في المحيطات والتربة في الكرة الأرضية سنوياً. ومن بين أكثر مصادر النفايات خطورة: الفلزات الثقيلة، ومبيدات الآفات، والمركبات المحتوية على الكلور، من قبيل المركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور، والمواد المشعة. ويؤدي التدهور الناجم عن ذلك في المناطق الساحلية والأراضي الخصبة إلى تهديد سبل معيشة العمال، وإلى الإخلال بتوازن النظام البيولوجي.

ألف - القيود والعوائق

٥٣ - تلحق الإدارة غير المستدامة للنفايات آثاراً ضخمة بصحة العمال وبيئتهم ومجتمعاتهم المحلية، وذلك مع توقع أن تحدث آثار أسوأ في حالات مواد الديوكسين والفوران على سبيل المثال.

٥٤ - وليس غريباً أن يكون الأشخاص الأشد فقراً ومجتمعاتهم المحلية هم أول وأكثر من يلحق بهم الضرر، حيث يعيشون بجانب الأراضي الملوثة أو في مناطق بها قدر كبير من تلوث الهواء مما يجعلهم الأكثر عرضة للمخاطر.

٥٥ - وعلى الصعيد الدولي، تستقبل البلدان النامية النفايات الملوثة للبيئة أو الضارة بالصحة، التي تصدر من البلدان الصناعية، وذلك مع ظهور تجارة متزايدة تعمل بتداول النفايات السامة التي يجري تصديرها بشكل غير مشروع، نظراً لسعي الشركات إلى تجنب الضرائب التي تفرض على النفايات وغيرها من تكاليف التخلص من النفايات.

٥٦ - ولا يقتصر هذا التوجه المكثف والظالم الذي يهدف إلى تحميل التكاليف على مصادر خارجية على مجرد نقل المخاطر الصحية والبيئية إلى من هم أشد ضعفاً، بل ويعمل

أيضا على إعاقة التحول إلى نمط إنتاجي أكثر نظافة ومراعاة للبيئة، وهناك حاجة ماسة لوجود هذا النمط لكفالة مستقبل أكثر استدامة.

٥٧ - وتقبل البلدان النامية بهذه الممارسات نظير الحد الأدنى من المقابل المادي؛ وذلك رغم افتقار هذه البلدان في الأغلب الأعم إلى القدرة على تداول النفايات بشكل آمن وملائم. وهناك الكثير من الأمثلة على النفايات التي تلقى في مناطق مفتوحة يجوبها الأطفال والنساء من الفقراء سعيا للطعام والماء والخطب^(١٢).

٥٨ - وبالرغم من وجود العديد من الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تنظم حركة المواد الخطرة - بما في ذلك اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود التي بدأ العمل بها في عام ١٩٩٢، واعتماد مختلف توجيهات الاتحاد الأوروبي - فهناك افتقار إلى الإرادة السياسية لتنفيذ الالتزامات وفرض الجزاءات على الانتهاكات. ويعد برهانا على ذلك كارثة بروبو كوالا البحرية في عام ٢٠٠٦، التي جرى فيها إلقاء ٥٠٠ طن من النفايات السمية مما أدى لتسمم آلاف الأشخاص الذين يعيشون حول ميناء أبيدجان، في كوت ديفوار.

٥٩ - ويجرى بشكل متزايد أيضا نقل أنشطة إعادة التدوير، من قبيل تفكيك السفن أو الأجهزة الإلكترونية، إلى البلدان النامية، مما يلحق آثارا ماثلة.

٦٠ - والتفتا إلى قطاع إدارة النفايات، أدت عمليات تحرير هذا القطاع وخصخصته على مدار العقود الأخيرة إلى قيام صناعة يسيطر عليها القليل من الشركات متعددة الجنسيات. وكثير من الوظائف في هذه الصناعة منخفضة النوعية، وفيها يقوم العمال بأعمال خطيرة لا تتطلب مهارة ويتقاضون عنها أجورا ضئيلة.

٦١ - وأشار تقرير صدر مؤخرا بشأن آثار خصخصة الخدمات العامة إلى أن:

”تخفيض التكاليف أصبح الاستراتيجية الأساسية التي تتبعها الشركات استجابة لتحرير الأسواق. وفي الخدمات كثيفة العمالة، تؤدي هذه الاستراتيجية أساسا وبوضوح إلى محاولات تخفيض تكاليف العمالة عن طريق تخفيض أعداد العاملين، بالرغم من تجنب تسريح العمال بشكل مباشر في أغلب الحالات. ومن

(١٢) برنامج عمل اتحاد عمال المعادن الدولي ٢٠٠٩-٢٠١٣، اعتمد في المؤتمر العالمي الثاني والثلاثين للاتحاد، فيجوتنبرغ، السويد، ٢٤-٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، ويمكن الاطلاع عليه بالرجوع إلى الموقع:

.www.imfmetal.org/files/09060811555979/AP2009-2013Final-english.pdf

الآثار الأخرى التي تؤدي إليها تلك الاستراتيجية انخفاض الأجور وانتشار العمالة غير المستقرة في بعض القطاعات والبلدان^(١٣).

٦٢ - واليوم يشهد قطاع إدارة النفايات هذه الآثار، في ظل منافسة حامية الوطيس تؤدي للضغط في اتجاه الحد من الشروط والأوضاع الوظيفية التي هي في صالح العمال، مما يزيد من عدم الاستقرار الوظيفي. وبينما تؤدي الأزمة الاقتصادية والمالية إلى فقدان المزيد من الوظائف، تعترف النقابات العمالية بإمكانية إيجاد فرص كبيرة للعمالة، عن طريق إيجاد وظائف جديدة مؤاتية للبيئة.

٦٣ - وإضافة إلى ذلك، يساور النقابات العمالية القلق بشأن تزايد دخول القطاع الخاص إلى قطاع إدارة النفايات وما يؤدي إليه ذلك من تحويل دفة الاستثمارات نحو استخدام تكنولوجيات ضخمة لإدارة النفايات تكون مربحة وكثيفة من ناحية رأس المال، وذلك من قبيل مرافق الحرق، وإلى توجيه الاستثمارات بعيداً عن الأنشطة كثيفة العمالة التي تحقق ربحاً أقل، من قبيل إعادة التدوير. ولاحظت إحدى الدراسات التي أجريت عام ٢٠٠٧ بشأن إدارة النفايات البلدية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على سبيل المثال ما يلي:

”تعد الآليات، من قبيل مبادرة التمويل الخاص (Private Finance Initiative)، ذات جاذبية بالنسبة للشركات التي تم خصصتها (نظراً لموثوقية تدفقات الإيرادات التي تدرها على الأجل الطويل) وكذلك المشاريع الصناعية الكبيرة من قبيل مرافق الحرق (نظراً لما تدره من عائدات الاستثمار). ويؤدي هذا حتماً إلى تقليص الخيارات المتاحة أمام إعادة التدوير بوصفه استجابة لالتزام الحكومة بموجب تعليمات الاتحاد الأوروبي التي تقضي بتقليل النفايات التي تلقى في مدافن النفايات. ويعني طول المدة الزمنية للكثير من هذه العقود أن هذه الآثار سيطول أمدها“^(١٤).

باء - النهج الممكنة واتخاذ المزيد من الإجراءات

٦٤ - تؤكد النقابات العمالية، كمبدأ شامل، على الحاجة لاتباع نهج يهدف لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع إدارة النفايات، وذلك من أجل الربط الصريح بين حماية البيئة والصحة العامة من ناحية وصحة العمال وسلامتهم من ناحية أخرى.

(١٣) موجز تقرير مشروع: خصخصة الخدمات العامة وأثر ذلك على النوعية والعمالة والإنتاجية، فيينا، ٢٠٠٩.

(١٤) S.Davies, “UK Municipal Waste Management: From a Public Service to a Globalised Industry”, *Competition & Change*, Vol.11, No. 1, March 2007.

٦٥ - أولاً، تلتزم النقابات العمالية بالتسلسل في التعامل مع النفايات، وذلك بالعمل بالترتيب مع منع النفايات ثم التقليل منها، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، وتحويلها إلى طاقة، والتخلص منها. ويعني هذا ضرورة الترويج لطرق إنتاج يتولد عنها قدر أقل من النفايات، باتباع منهج 3 R "reduce-reuse-recycle" (التقليل - إعادة الاستخدام - إعادة التدوير). ويجب ألا يقوم ذلك على مجرد التطوع، حيث تشير الأدلة إلى أن الحكومات التي تطبق قواعد تنظيمية للتشجيع على التقليل من النفايات تشهد تحسناً حقيقية في تصميم المنتجات.

٦٦ - ثانياً، من الضروري تنفيذ مبدأ "الملوث يدفع" عن طريق تطبيق مبدأ "امتداد مسؤولية المنتج"، الذي يجعل مسؤولية جهة الإنتاج عن السلعة المنتجة تمتد إلى مرحلة ما بعد الاستهلاك من دورة حياة السلعة. وفي حالة حدوث انتهاكات ينبغي تطبيق القواعد وفرض جزاءات صارمة.

٦٧ - ثالثاً، يتطلب الأمر تطبيق مبدأ القرب الذي يقضي بمعالجة النفايات في أقرب محل ممكن من مصدرها. ويتضمن هذا مكافحة الاتجار بالنفايات الخطرة بوضع ضوابط فعالة وإنفاذها.

٦٨ - وهناك مجال رابع للعمل يتعلق بالحاجة إلى أن تخصص في إطار إدارة النفايات استثمارات لصنع تكنولوجيات خضراء (مناصرة للبيئة). وهنا توجد حاجة لدراسة الحوافز التي تتيحها هياكل الملكية وآليات التمويل الحالية.

٦٩ - وفي النهاية، ترى حركة النقابات العمالية إمكانية لا يستهان بها لإيجاد وظائف لائقة وأيضاً مناصرة للبيئة في قطاع إدارة النفايات. وتعد الوظائف المناصرة للبيئة الخطوة الأولى صوب التحول إلى اقتصاد مناصر للبيئة بدرجة أكبر، وهي مفتاح تحقيق التنمية المستدامة للجميع. وهناك أيضاً حاجة لتناول البعد الاجتماعي وتحسين نوعية الوظائف. ويضطلع العمال ونقاباتهم العمالية بدور رئيسي في كل من هذين المجالين عن طريق تحسين أوضاع العمال؛ والتشجيع على زيادة المسؤولية البيئية لدى أرباب العمل؛ والتعاون في تطبيق أفضل الممارسات من أجل تقليل النفايات إلى الحد الأدنى؛ والعمل على تطبيق وإنفاذ قواعد تنظيمية جديدة؛ وتشجيع الاضطلاع بأبحاث تعزز التكنولوجيات والمنتجات التي تراعي الصحة والبيئة^(١٥).

(١٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٧): "العمل والبيئة - تآزر طبيعي" (نيروي، ٢٠٠٧) ويمكن الرجوع إليه على الموقع www.sustainlabour.org/dmdocuments/EN90-2007.pdf.

تحالفات ناجحة: الحملة ضد تخريد السفن الملوثة^(١٦)

يدعم كل من الاتحاد الدولي لعمال النقل والاتحاد الدولي لعمال المعادن الحملة التي تشنها منظمة "جرين بيس" ضد تخريد السفن الملوثة في آسيا، وخاصة في الهند. فبعض السفن تكون ملوثة بمستويات عالية من المواد السمية والخطرة، بما في ذلك الفلزات الثقيلة والأسبستوس. وتؤدي عمليات التخريد التي تجرى في عرض البحر إلى تلويث البيئة وتعريض صحة العمال القائمين بذلك للخطر. وينبغي أن تكون السفن التي يجري تخريدها في آسيا خالية من أية مواد من قبيل الأسبستوس، والرصاص، ومركبات الفلزات الثقيلة الأخرى، والنفايات النفطية، ومركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور. وينبغي أن يتحمل أصحاب السفن المسؤولية عن إخلاء السفن من المواد الخطرة قبل تكسيدها. ويجب أن تكون هناك ضمانات كافية لحماية البيئة والمجتمعات المحلية القريبة.

سادسا - إطار السنوات العشر للبرامج المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين

٧٠ - يسعى إطار السنوات العشر للبرامج المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى تحقيق العديد من الأهداف. ويركز هذا الفرع على الهدف الأول ويدرس المعوقات والسبل المتعلقة بتحقيق إطار للسياسات يهدف إلى الترويج لأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة وتمكينه من الترويج لتلك الأنماط.

٧١ - وتعتقد النقابات العمالية أن تغيير النظام الاقتصادي الحالي يتطلب نهجا يتسم بالجرأة والطموح لدفع أنماط الإنتاج والاستهلاك صوب إيجاد مجتمع يسوده الإنصاف الاجتماعي والجدوى البيئية. ويعني فهم النقابات العمالية للتنمية المستدامة فهمها لأهمية تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك لأهمية تعزيز الحوار الاجتماعي والمساومة الجماعية. وهناك حاجة لإدخال هذه العناصر بشكل أفضل في صلب إطار للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٧٢ - وينبغي أن يهدف إطار السنوات العشر إلى الإسراع بتحقيق الانتقال صوب أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي وتوزيع الثروة والموارد والتنمية الاقتصادية بشكل عادل، وذلك على نحو يراعي قدرة النظام الإيكولوجي على

(١٦) Based on Gallin, D. (posted on December 2006). "Trade Unions and NGOs in Social Development: a Necessary Partnership". Global Labour Institute: available from: www.globallabour.info/en/2006/12/trade_unions_and_ngos_in_socia.html

التحمل. ويجب أن يحدد إطار الاستهلاك والإنتاج المستدامين السياسات الكفيلة بدفع الإنتاج بطريقة توفر فوائد اجتماعية، ويجب ألا تختزل هذه السياسات لمجرد كفاءة اتباع المستهلكين سلوكا مراعي البيئة.

ألف - القيود والعوائق

٧٣ - لا يؤدي النموذج الإنتاجي الحالي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتشهد على ذلك المستويات المتزايدة من التباين في توزيع الثروة، والفقر، والبطالة، وتدهور الموارد الطبيعية، والأمراض، والعنف.

٧٤ - ويؤدي نموذج الإنتاج الحالي غير القابل للاستدامة إلى كم هائل من الآثار الضارة بالعمال، من بينها الانتقاص من حرية تكوين الجمعيات؛ وعمالة الأطفال أو العمالة القسرية؛ والتمييز الجنساني، والمخاطر المحدقة بالصحة والسلامة المهنية، والفقر، وانعدام الأمن. ويؤدي الأثر الذي يلحقه الإنتاج بقاعدة الموارد الطبيعية وبالبيئة إلى مضاعفة الأبعاد الاجتماعية لغياب الاستدامة.

٧٥ - وترى النقابات العمالية أن هناك عددا من الأسباب وراء ضآلة التقدم المحرز بشأن الاستدامة منذ إقرار جدول أعمال القرن ٢١.

٧٦ - وأول هذه الأسباب هو الفهم الخاطئ من جانب الحكومات لما تشكله المبادرات الطوعية أو المسؤولية الاجتماعية للشركات. ففي مواجهة التأثير المتزايد للقطاع الخاص، ترى النقابات العمالية أن القواعد الطوعية لسلوك الشركات، في ظل غياب تدابير مصاحبة تتعلق بالمساءلة، ليست إلا ضربا من العلاقات العامة.

٧٧ - والنسب الثاني، وهو ذو صلة بما سبق ذكره، يتلخص في أن العمليات الحكومية لصناعة القرار خلال العقود الماضية كان يشوبها التحيز بشكل مطرد، وذلك نتيجة لتأثير القطاع الخاص وجهوده لكسب التأييد لمصلحته، ونتيجة الانتقال إلى سياسات ليبرالية جديدة تدعو لإزالة القيود.

٧٨ - أما السبب الثالث فهو أن النقابات العمالية ترى أن نموذج إدارة الشركات المتمثل في القيمة المتحققة لأصحاب الأسهم يلحق أثرا شديدا بالضرر بالتنمية المستدامة نظرا لتركيزه على العائدات قريبة الأجل للاستثمار بوصفها الهدف الأسمى للشركة، بصرف النظر عن العوامل الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين.

٧٩ - والسبب الأخير في تعثر التقدم، كما تراه النقابات العمالية، هو أن عدم المساواة المتزايدة فيما بين البلدان لا يقتصر على كونه نتيجة لأنماط وإنتاجية غير مستدامة، وإنما هو

أيضا أحد الدوافع وراء تلك العملية، ذلك أن القرارات الاستثمارية كثيرا ما تتحدد بالجوء إلى تطبيق معايير أقل للعمالة والبيئة.

باء - النهج الممكنة

٨٠ - من المهم أولا وقبل كل شيء الاعتراف بأن كون المنتج مستداما لا يعني ضمنا أن الإنتاج في حد ذاته مستدام، ذلك أن طريقة الإنتاج هي الفيصل هنا. أما تحقيق الاستدامة في الإنتاج فيعتمد على الأداء بالنسبة لعدد من المؤشرات، من بينها إيجاد وظائف مناسبة وتوفير ظروف عمل لائقة وتنمية المهارات.

٨١ - إضافة إلى ذلك، فمن المهم تحقيق توازن بين السياسات التنظيمية وتلك المدفوعة بقوى السوق. ولم يصل الإنتاج العالمي إلى مستوى أعلى من الاستدامة منذ إقرار خطة جوهانسبرغ التنفيذية. بل على العكس، فقد أدى الإفراط في الاعتماد على المبادرات الطوعية والقواعد التي تحركها قوى السوق إلى تزايد معدلات انتهاك حقوق العمال والفقير والأنماط غير المستدامة لاستخدام الموارد الطبيعية.

٨٢ - وبالنسبة للنقابات العمالية، يظل فرض ضوابط هو الوسيلة الأكثر عدلا وفعالية للبدء في تحقيق الاستدامة. ويجب أن يشتمل الاتفاق على المعايير المصطلح عليها دوليا فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك المستدامين، بما في ذلك المعايير القطاعية الثلاثية، جزءا من صلب إطار السنوات العشر للبرامج.

٨٣ - وللضوابط الرسمية العامة أيضا دور أساسي في دفع عجلة الابتكار وإيجاد وظائف لائقة مؤاتية للبيئة. وبدءا بالتعريفات التعويضية الرامية إلى تشجيع إمدادات الطاقة المتجددة، ومرورا بإدراج قواعد للحيلولة دون التعرض الكيميائي استنادا إلى المبدأ الوقائي، أثبتت الضوابط الرسمية العامة أنها قوة رئيسية لتحفيز الابتكار في القطاع الخاص.

٨٤ - وفي هذا الصدد أيضا، ترى النقابات العمالية أن هناك حاجة لتناول مسألة الاستدامة في سلسلة الإمداد، حيث ينتج الكثير من المنتجات الزراعية والنسجية ومنتجات الصناعات التحويلية عن طريق سلاسل متعاقدين من الباطن في البلدان النامية التي يصعب فيها تقييم ظروف العمل أو الوقوف على حالات استخدام عمالة الأطفال.

٨٥ - وينبغي إذن يطبق إطار السنوات العشر للبرامج مبدأ المسؤولية الموسعة للمؤسسات. وينبغي أيضا أن يعترف بدور النقابات العمالية في تقديم نتائج اجتماعية وفي المساعدة في بناء سلاسل للإمداد أكثر مؤاتاة للبيئة وأكثر استدامة. وينبغي لهذا الإطار أن يعزز الصكوك التي تهدف إلى تحسين المعايير على امتداد سلسلة الإمداد، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لمنظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات ومبادرة الإبلاغ العالمية.

٨٦ - وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضا أن يركز إطار السنوات العشر للبرامج على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي هي مسؤولة عن توفير القدر الأكبر من فرص العمل واستخدام الموارد الطبيعية في العالم، وأيضا عن ارتكاب أسوأ الانتهاكات لقوانين العمل والقوانين البيئية.

٨٧ - وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يعترف إطار السنوات العشر للبرامج بأهمية النقابات العمالية التي بفضل وجودها في أماكن العمل ودورها في المساواة الجماعية على كافة الصعد - المحلية والإقليمية والقطاعية والوطنية والدولية - فهي تتخذ وضعاً متفرداً يمكنها من دعم تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وينبغي أن يقوم إطار السنوات العشر للبرامج بشكل خاص باستكشاف دور الاتفاقات الإطارية الدولية، بوصفها أداة لتعزيز التنمية المستدامة. ولهذه الاتفاقات آثار يمكن قياسها من حيث تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمؤسسات المتعددة الجنسيات. وتعد تلك الاتفاقات أيضاً ذات أهمية في برنامج إطار السنوات العشر، من حيث أنها تعزز من تحسين إدماج التنمية المستدامة في سياسات النقابات العمالية وممارساتها.

٨٨ - وختاماً، فإن المواطنين بوصفهم مستهلكين ينبغي أن تتاح لهم المعلومات الضرورية لتمكينهم من الاختيار بين المنتجات على أساس مدى استدامتها، على أن ينحصر الاختيار في مجموعة من المنتجات تحقق قدراً أدنى من الاستدامة. ويتطلب هذا إيجاد المزيج الصحيح من الضوابط (مما يحقق المساواة في المعاملة) والاختيار (استناداً إلى الآراء الشخصية).

الاتفاق الإطاري الدولي مع شركة شيكيتا في أمريكا اللاتينية^(١٧)

في عام ٢٠٠١، وقع الاتحاد الدولي لعمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وخدمات توريد الأغذية الجاهزة والتبغ ورابطات العمال ذات الصلة، مع شركة شيكيتا اتفاقاً إطارياً دولياً بشأن حرية تكوين الجمعيات ومعايير العمل الدنيا ومعايير العمالة في الأعمال المتعلقة بالموز في أمريكا اللاتينية. ويلزم الاتفاق الإطاري الدولي شركة شيكيتا بإعادة تأكيد التزامها باحترام الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية^(١٨)، ومواصلة تحسين

(١٧) انظر النص في: www.sustainlabour.org/files/IFAs/IFA_Chiquita.pdf.

(١٨) انظر: www.ilo.org/global/What_we_do/InternationalLabourStandards/Introduction/ConventionsandRecommendations/lang--en/index.htm.

أوضاع العمالة والعمل لموظفي شيكيتا، والتشاور مع النقابات العمالية بشأن المسائل التي تؤثر على العقود وعلى حجم العمل. وتكفل الاتفاقية الإطارية الدولية أيضا ما يلي: "تلزم شيكيتا مورديها ومزارعيها التعاقديين وشركائها في المشاريع المشتركة بأن يقدموا دليلا معقولا على احترامهم للتشريعات الوطنية ومعايير العمل الدنيا الواردة في الجزء الأول من هذا الاتفاق. وتوافق الأطراف على أن التطبيق الفعال لهذا الحكم يتوقف على عدد من العوامل من قبيل الدرجة النسبية لتأثير شيكيتا على مورديها ومدى توافر بدائل للتوريد تكون ملائمة ومجدية تجاريا. لذا يخضع تنفيذ هذا الجزء من الاتفاق لتقييم مشترك تقوم به لجنة الاستعراض، مع أخذ هذه العوامل في الاعتبار".

جيم - اتخاذ المزيد من الإجراءات

٨٩ - ينبغي لأي سياسة للاستهلاك والإنتاج كي تكون مستدامة حقا أن تربط بين النمو الاقتصادي وإيجاد وظائف لائقة وأن تحفز الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة وكذلك المعروض منها. وينبغي دعم السياسات التالية:

(أ) الإدارة الديمقراطية، واحترام الحقوق الرئيسية للعمال، وفرض ضوابط ملائمة، بوصفها الأسس التي يقوم عليها تحقيق الإنتاج المستدام؛

(ب) ينبغي أن يكون العمل اللائق أمرا في صميم سلسلة الإمداد، حيث يساعد في مكافحة الفقر، وفي تقليل التعرض للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي تمكين المجتمعات المحلية؛

(ج) وضع الضوابط الفعالة من أجل تعزيز إيجاد الوظائف اللائقة والمناصرة للبيئة وإيجاد أنماط مستدامة للإنتاج وتقليل الإصابات والأمراض المهنية والآثار البيئية للإنتاج؛

(د) وضع إطار عادل للانتقال من أجل حماية العمال من فقدان وظائفهم وسبل معيشتهم لدى الانتقال إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة. ويتطلب هذا تخصيص استثمارات كما يتطلب تحقيق التنوع الاقتصادي والتعليم وتنمية المهارات والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي؛

(هـ) مشاركة النقابات العمالية في التنمية المستدامة في مكان العمل وعلى الصعيد المحلي والإقليمي والوطني والدولي، والترويج للاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات

المتعددة الجنسيات، والإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية؛

(و) **التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، حيث يتعرض العمال لأصعب ظروف العمل وحيث يمثل استخدام الموارد الطبيعية والاستدامة مسائل ذات أولوية منخفضة؛

(ز) **زيادة وعي المستهلكين والترويج للاتفاقيات الرئيسية** لمنظمة العمل الدولية والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات من أجل تحقيق تحسينات، وتحقيق الكفاءة والاستدامة للعمال في كافة مراحل سلسلة الإمداد.
